رؤية جامعة الدول العربية حول

"إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط"

- **مقدمة**
- **أولاً: خلفية تاريخية لإخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية**
- **ثانياً: الجهود العربية ما بين مؤتمر المراجعة عام 2010 وعام 2015**
- **ثالثاً: جهود جامعة الدول العربية في دعم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط**
- **رابعاً: رؤية جامعة الدول العربية**

مقدمة:

- تم إعداد هذا التقرير تنفيذاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 241/79 بتاريخ 2024/12/24 والمعنون "الدراسة الشاملة لجميع نواحي مسألة المناطق الخالية من الأسلحة النووية"، والذي يعكس بدوره رؤية جامعة الدول العربية حول "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط".
- ويهدف التقرير إلى تسليط الضوء على مبادرة الدول العربية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها الأسلحة النووية التي أُطلقت عام 1974، وكذا الجهود التي بُذلت في هذا الشأن في إطار جامعة الدول العربية على مدار أكثر من خمس عقود من الزمن، إضافة إلى آلية تعامل جامعة الدول العربية لتخطي التحديات والمعوقات التي واجهتها في تحقيق هذا الهدف، مع التركيز على وجه الخصوص على موضوع تنفيذ "قرار عام 1995 الخاص بالشرق الأوسط" الصادر عن مؤتمر مراجعة وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1995.

أولاً: خلفية تاريخية لإخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية

- تبنت الدول العربية عام 1974 رؤية استراتيجية أمنية إقليمية تمحورت حول تحويل منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية، وذلك باعتماد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية القرار رقم 3178 بتاريخ 1974/9/4، والذي عكس آنذاك وعي هذه الدول بأن تحقيق هذه الرؤية الاستراتيجية يستدعي التحرك على الساحة الدولية. لذا أدرجت موضوع إنشاء المنطقة الخالية على جدول أعمال الجمعية

العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والعشرين عام 1974. وبطرح هذا الموضوع على الجمعية العامة للأمم المتحدة، وصدور قرار سنوي بشأنه أصبح يمثل اقتناعاً واعترافاً من المجتمع الدولي بصحة هذه الرؤية وتبنيها لتصبح رؤية دولية وليست فقط عربية.

- إلا أنه، إذا قمنا بعمل تقييم صريح لما تم إنجازه تجاه تنفيذ هذه الرؤية الاستراتيجية العربية، فللأسف سنجد أن ما تم تحقيقه من تقدم على مدار أكثر من خمس عقود قليلُ مقارنة بالإخفاقات الكثيرة التي واجهته. حيث اضطرت الدول العربية الانتظار لحين صدور "قرار الشرق الأوسط" خلال مؤتمر المراجعة وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1995، واعتباره خطوة عملية وبداية مسار لإنشاء المنطقة الخالية، مروراً بمؤتمر المراجعة لعام 2000، ووصولاً لمؤتمر المراجعة لعام 2010 الذي حدد آلية لعقد مؤتمر عام 2012 حول منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

ثانياً: الجهود العربية ما بين مؤتمري المراجعة عام 2010 وعام 2015

- مثلت نتائج مؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2010 حول الشرق الأوسط تغيّراً نوعياً في التحرك نحو تنفيذ "قرار عام 1995 الخاص بالشرق الأوسط". فقد نجحت الدول العربية في التفاوض خلال المؤتمر على تضمين وثيقته الختامية آلية عملية لتنفيذ القرار، متمثلة في عقد مؤتمر عام 2012 حول إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط (مؤتمر 2012)، وبحضور كافة دول المنطقة وهي الدول العربية وإيران وإسرائيل، وتعيين مُيسر للمؤتمر (تم اختيار السفير/ ياكو ليافا – فنلندا)، وتحديد الدول الثلاثة الراعية لقرار عام 1995 كمنظمين للمؤتمر وهي: بريطانيا وروسيا والولايات المتحدة.
- وقد تحمست الدول العربية لعقد مؤتمر 2012، واتخذ مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري عدة قرارات إيجابية في هذا الشأن، بموجبها تم إنشاء "لجنة كبار المسؤولين من وزارات الخارجية والأمانة العامة للتحضير لمشاركة الدول العربية كافة في مؤتمر 2012 الذي دعت إليه الوثيقة الختامية لمؤتمر 2010 لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية" (لجنة كبار المسؤولين) بهدف صياغة مواقف عربية موحدة.
- وفي هذا الإطار، عقدت لجنة كبار المسؤولين عدة اجتماعات مع منظمي ومُيسر مؤتمر 2012 وقامت ببلورة موقف عربي موحد تجاه كافة القضايا التي كانت مطروحة من قبل المُيسّر. إلا أن الولايات المتحدة اتخذت قراراً أحادياً بتأجيل عقد المؤتمر إلى أجل غير مسمى في إخلال صريح بدورها كراعية لـ"قرار عام 1995 الخاص بالشرق الأوسط". وفي المقابل، تحلت الدول العربية بالمرونة الكافية ووافقت على تحديد تاريخ جديد لمؤتمر 2012 مع مراعاة ثلاثة معايير تضمن المصلحة العربية وفقاً لقرار مجلس الجامعة رقم 7580 بتاريخ 2013/1/13 وهي:

أ- وضع تاريخ محدد للمؤتمر؛

ب- أن تتم المشاورات تحت مظلة الأمم المتحدة وبجدول أعمال محدد؛

ج- أن تحضرها فقط الدول التي تعلن رسميًا مشاركتها في المؤتمر.

- وبناء على قرار مجلس الجامعة، عقدت لجنة كبار المسؤولين مع منظمي ومُيسّر مؤتمر 2012 خمس جولات تشاورية غير رسمية في سويسرا (ثلاثة جولات في جليون وجولتان في جنيف) خلال الفترة من أكتوبر 2013 إلى يونيو 2014، في حين أظهرت إسرائيل في الاجتماعات الثلاث الأخيرة تعنتها من خلال طرح عدد من القضايا في محاولة منها لإخراج عملية الإعداد للمؤتمر من هدفها الأصلي، ومحاولة تغيير محتوى المؤتمر وهدفه ليشمل القضايا التي تدّعي أنها تمثل أولويات ومصالح إسرائيل والتي يجب أخذها بعين الاعتبار حتى يمكنها المشاركة، متحججة بأنه من غير المنطقي التعامل مع قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار في المنطقة بمعزل عن مناقشة كافة قضايا الأمن الإقليمي.
- وبحلول مؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2015، طرحت الدول العربية ورقة عمل تحت رقم (NPT/CONF.2015/WP.33) تضمنت رؤيتها لمقاربة جديدة لعقد مؤتمر حول إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل تجنبت فيها الإشكاليات التي حالت دون عقد مؤتمر 2012. إلا أنه كان واضحاً عدم رغبة بريطانيا والولايات المتحدة الدولتان المنظمتان لمؤتمر 2012 في عقده، باعتراضهما على مشروع الوثيقة الختامية لمؤتمر المراجعة لعام 2015 وانضمت لهما كندا – بحجة عدم قبول الجزء الخاص بالشرق الأوسط، ضاربة بعرض الحائط مصداقية المعاهدة، وكاشفة مدى الضغوط التي مارستها إسرائيل على هذه الدول مما مكنها من فرض إرادتها على المجتمع الدولي (191 دولة طرف في المعاهدة)، غير مبالين بالفراغ الذي ترتب على ذلك فيما يخص منظومة عدم الانتشار النووي وكذلك تنفيذ "قرار عام 1995 الخاص بالشرق الأوسط".

ثالثاً: جهود جامعة الدول العربية في دعم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط:

- سعت جامعة الدول العربية لأكثر من خمس عقود نحو تحقيق هدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وحرصت على إبقائه على رأس أولوياتها، إدراكاً منها لخطورة هذه الأسلحة، لاسيما مع استمرار انفراد إسرائيل بامتلاك قدرات نووية غير خاضعة لأي نظام للتفتيش أو التحقق، وهو ما يخل بالأمن الإقليمي للمنطقة بصفة خاصة والدولي بصفة عامة.
- وفي هذا الإطار، جددت جامعة الدول العربية تأكيدها على ضرورة قيام الدول الراعية لـ "قرار عام 1995 الخاص بالشرق الأوسط" بالاضطلاع بمسؤولياتها، والضغط على إسرائيل، بصفتها الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم بعد الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وترفض اخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وترفض تنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة، وتحاول إعاقة أية جهود ومفاوضات تمهيدية جدية لعقد مؤتمر لإنشاء المنطقة الخالية في الشرق الأوسط.

- فمسؤولية إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل من منظور جامعة الدول العربية ودولها الأعضاء يجب أن تكون جماعية، لاسيما وأن الدول العربية التزمت بنصيبها في هذا الجانب، ويتبقى التزام الأطراف الأخرى بذلك، خاصةً وأن "قرار عام 1995 الخاص بالشرق الأوسط" يشكل جزءاً لا يتجزأ من حزمة القرارات التي أدت لاعتماد مقرر التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام 1995، وهذا القرار يعد سارياً لحين تنفيذه وتحقيق أهدافه بشكل كامل.
- ولعل هذا التقاعُس الدولي في عدم الوفاء بالالتزامات تجاه إنشاء المنطقة الخالية في الشرق الأوسط ترتبت عنه تداعيات سلبية كرّست استمرار سياسة الغموض التي تتبعها إسرائيل إزاء أنشطتها وقدراتها النووية، وزادت من حالة التوتر وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وعرقلت التقدم في جهود عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل على مستوى العالم، ناهيك عن المتغيرات الإقليمية والدولية التي تشهدها المنطقة، فكان لزاماً على جامعة الدول العربية ودولها الأعضاء وضع خطة لتحريك عملية إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.
- وفي هذا الإطار، وفي محاولة لتحريك الموقف الدولي في هذا الشأن، قام الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد/ أحمد أبو الغيط بإنشاء "لجنة الحكماء المعنية بقضايا ضبط التسلح وعدم الانتشار" برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير/ تركي الفيصل بن عبد العزيز آل سعود، وقد قامت اللجنة برفع تقريرها الختامي إلى الأمين العام تضمن تقييماً شاملاً للسياسات العربية في المجال النووي من خلال تبنيها لتوصيات مبنية على رؤيتها وتقييمها للتحديات التي تواجه الدول العربية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.
- وعلى الصعيد الأممي، تبنت الدول العربية خطة عملية في إطار جامعة الدول العربية لتنفيذ "قرار عام 1995 الخاص بالشرق الأوسط" تم اعتمادها من قبل مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في مارس عام 2018؛ تضمنت عدة إجراءات منها التحرك في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث تقدمت الدول العربية إلى الجمعية العامة في دورتها 73 عام 2018 بمشروع مقرر حول عقد مؤتمر لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من اسلحة الدمار الشامل، والذي جاء متسقاً مع رؤيتها لأمن المنطقة واستقرارها الإقليمي، انطلاقاً من قناعتها الكاملة بأن الطريق إلى تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط يجب أن يرتكز على مفهوم أمني شامل بما يحقق مكاسب متبادلة لكافة الدول بالمنطقة.
- واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة المقرر رقم 546/73 يوم 2018/11/1 بتأييد 104 دولة، والذي عهدت فيه مهمة عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط للسكرتير العام للأمم المتحدة، تُدعى إليه جميع دول منطقة الشرق الأوسط لصياغة صك ملزم قانوناً يتم التوصل إليه بحرية مع اتخاذ "قرار عام 1995 الخاص بالشرق الأوسط" كمرجعية رئيسية له. ومنذ عام 2019 تم عقد هذا المؤتمر بصفة دورية، وقد شكلت دورات المؤتمر الخمس، بالرغم من الظروف الإقليمية والدولية المعقدة، خطوة مهمة تدعم التوجه العربي العام في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، من خلال تعزيز الحوار البنّاء وتشجيع الدول المشاركة فيه على مواصلة النقاشات المثمرة التي تُسهم في تحقيق

تقدم ملموس نحو هدف إنشاء المنطقة الخالية في الشرق الأوسط. كما عكست الدورات جدية هذه الدول لإنشاء هذه المنطقة بالرغم من غياب إسرائيل والولايات المتحدة عن كافة دوراته.

رابعاً: رؤية جامعة الدول العربية

- إن موضوع إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل يشهد تطورات ومستجدات دولية وإقليمية متشابكة، وأصبح من غير المنطقي استمرار التعامل معه بذات الأسلوب المتبع على مدار أكثر من خمسة عقود. فخلال الأعوام الأخيرة أكدت شواهد كثيرة بما لا يدع مجالاً للشك، رغبة بعض القوى الدولية في إبقاء احتكار إسرائيل لقدراتها النووية في منطقة الشرق الأوسط، وتجنب تسليط الضوء على برامجها ومنشآتها النووية وإبقائها خارج أية رقابة دولية، إضافة إلى بعض التطورات الإقليمية ذات التأثير على الدول العربية ومن بينها برنامج إيران النووي، وتصريحات مسؤولين حكوميين إسرائيليين باستخدام السلاح النووي ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.
- فما تشهده منطقة الشرق الأوسط من أوضاع خطيرة، يحتم على المجتمع الدولي مساندة الجهود العربية الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. والتأكيد على أن إنشاء هذه المنطقة الخالية هو الحل الأمثل لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل فيها، وتمثل مقاربة إقليمية شاملة لتحقيق الأمن للجميع، بعيداً عن أية ازدواجية في المعايير أو انتقائية في التعامل.
- وفي هذا الإطار تعكس النقاط أدناه رؤية جامعة الدول العربية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط والتي تراها ذات أهمية للدفع نحو تفعيل هذا المسار وعلى النحو التالي:

1. دعم الجهود المبذولة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط لأن ذلك من شأنه تحقيق عدة أهداف، أهمها: توطيد منظومة عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، بالإضافة الى الهدف الأسمى المتمثل في تحقيق السلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي بشكل مستقر ومستدام. كما يكمل إنشاء هذه المنطقة الجهود الدولية الرامية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي والقطب الشمالي والجنوبي، وحمايتها من أي استغلال غير سلمي أو نزاعات مستقبلية باعتبار هذه المناطق إرثاً مشتركاً للبشرية جمعاء؛ والتأكيد على أهمية الشروع في تعزيز وتطوير تدابير لضبط التسلح فيها.
2. التأكيد على أن أية مقترحات مستقبلية حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، يجب أن تراعي المرجعيات المتفق عليها بالتوافق وهي قرار عام 1995 الخاص بالشرق الأوسط ومخرجات مؤتمر المراجعة لعامي 2000 و2010.
3. دعوة الدول الثلاث الراعية لقرار الشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر مراجعة وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1995 إلى تحمُّل مسؤولياتها في تنفيذ هذا القرار، والذي يُشكل عُنصراً رئيسياً

ضمن مُخرجات مؤتمر تمديد ومُراجعة المُعاهدة وأساساً تم بموجبه تمديد المُعاهدة دون تصويت عام 1995.

4. اضطلاع الأطراف الدولية بمسؤولياتها في هذا الاطار، والكف عن الكيل بمكيالين عندما يتعلق الأمر بالأسلحة النووية الإسرائيلية، وممارسة كل أشكال الضغط عليها كونها الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي لم تنضمّ الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وترفض إخضاع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وترفض تنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة، وتُعرقل تحقيق عالمية المُعاهدة، وتتجاهل قرارات مؤتمرات مراجعة معاهدة عدم الانتشار، وسعيها إلى إعاقة أي مفاوضات تمهيدية جدية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.
5. مطالبة الدول النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بعدم نقل أو تقديم أية مساعدات بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى إسرائيل إعمالاً بالمادة الأولى من المعاهدة.

***